English → Arabic

The Australia Institute
Research that matters.

صورة AAP/مايك تسيكاس

بيان صحفي

متسرعة، سرية، ومتجاهلة – الصفقة القذرة التي تؤدي إلى تدهور ديمقراطيتنا

13 فبراير 2025

الديمقراطية والمساءلة

أعلن الحزب الليبرالي الفيدرالي الليلة الماضية أنه توصل إلى اتفاق مع حكومة حزب العمال الألباني بشأن القوانين الانتخابية - وفي هذا الصباح، أصبح هذا الاتفاق قانونًا، بعد أن تم تمريره على عجل في مجلسي البرلمان.

ويحدد التحليل التفصيلي الذي أجراه معهد أستراليا لمشروع القانون العديد من الثغرات التي يمكن للأحزاب الرئيسية استغلالها؛ والمعاملة غير العادلة للوافدين الجدد والمرشحين المستقلين؛ والخطر المتمثل في إنفاق عشرات الملايين من الدولارات من تمويل دافعي الضرائب الجدد على الإعلانات المضللة.

لقد أدت التسويات التي أجراها حزب العمال مع الائتلاف إلى جعل مشروع القانون السيئ أسوأ:

- بدلاً من حد الإفصاح البالغ 1000 دولار أمريكي، والذي كان سيكشف عن مدفوعات الوصول النقدي من جماعات الضغط ومصالح الشركات، رُفع الحد إلى 5000 دولار أمريكي. وبما أن حكومة ألبانيزي تتقاضى عادةً ما بين 1500 و5000 دولار أمريكي مقابل الوصول المتميز للوزراء ، فمن غير المرجح أن يتم رصد مدفوعات الوصول النقدي في ظل النظام الجديد. يجب أن يكون أي جماعة ضغط عميلاً متكرراً ليتم الكشف عن مدفوعاته ضمن الحد الأعلى.
- زيادة سقف التبرعات إلى 50,000 دولار (بدلاً من 20,000 دولار) تعني أن أصحاب الملايين سيظلون قادرين على ممارسة نفوذ مالي هائل. ونظرًا لأن الأحزاب الرئيسية لديها تسعة فروع، ويمكنها قبول أربعة تبرعات لكل متبرع كل ثلاث سنوات، فهذا يعني أن بإمكان فرد أو شركة واحدة التبرع بمبلغ 1.8 مليون دولار لحزب رئيسي في كل دورة انتخابية.
- إن الاستثناء للهيئات العليا يعني أن مجلس الأعمال الأسترالي ومجلس المعادن الأسترالي وجماعات الضغط الأخرى ذات المصالح الخاصة يمكنها أن تأخذ ما يصل إلى 250 ألف دولار من كل منظمة عضو ، وهو خمسة أضعاف المبلغ الأقصى الذي يبلغ 50 ألف دولار والذي تم تحديده للناخبين الأستراليين الفعليين.

لقد كانت عملية تمرير التعديلات الانتخابية عبر البرلمان عملية متسرعة وسرية ورافضة. وكان من المتوقع أن يناقش مجلس الشيوخ مشروع القانون الليلة الماضية دون الاطلاع على التعديلات التي أعدها حزبا العمال والليبراليون. وكان ينبغي أن تخضع أكبر تعديلات على قوانين الانتخابات منذ 40 عامًا لتدقيق دقيق من قبل لجنة تحقيق برلمانية متعددة الأحزاب، وفقًا **لبيل براون، مدير برنامج الديمقراطية والمساءلة في معهد أستراليا** .

لحسن الحظ، لن تدخل هذه القوانين حيز التنفيذ إلا بعد الانتخابات التي ستُجرى بعد عام ٢٠٢٨ تقريبًا. وهذا يعني أن هناك فرصة سانحة للبرلمان القادم لمعالجة فجوات الشفافية، وثغرات الأحزاب الرئيسية، والمعاملة غير العادلة للمستقلين والوافدين الجدد.

بينما بذلت الحكومة جهودًا حثيثة لاستيعاب جماعات الضغط البارزة، مثل مجلس الأعمال ومجلس المعادن، لم يتلقَّ قطاع الجمعيات الخيرية سوى رسالة من الوزير يَعِد فيها بـ"الانخراط بحسن نية" في المستقبل. يُوظِّف قطاع الجمعيات الخيرية مئات الآلاف من الأستراليين، لكن الحكومات تُعامله كأمرٍ ثانوي. إن كبح جماح الدعوة الخيرية مع إطلاق العنان لمصالح الشركات لن يُؤدي إلا إلى إضعاف أصوات المجتمع.

يشارك

استفسارات عامة

إميلي بيرد
مدير المكتب

02 6130 0530

mail@australiainstitute.org.au

استفسارات وسائل الإعلام

جلين كونلي
مستشار إعلامي أول

0457 974 636

glenn.connley@australiainstitute.org.au

تغذية RSS

البيانات الصحفية

ادعمنا في تقديم أبحاث عالية التأثير من أجل أستراليا أفضل

يشترك

ACT 2603 مرخص من قبل إيبوني بينيت، معهد أستراليا، المستوى 1، 113 شارع كانبيرا، جريفيث.

يُقدّر معهد أستراليا الروابط التاريخية ورعاية المُلاك التقليديين في جميع أنحاء أستراليا. نُكنّ الاحترام لثقافات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، ولشيوخ الماضي والحاضر.

نحن نغير العقول.

معهد أستراليا 2025-1994©